

وزارة التجارة والصناعة

الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية

قرار وزارى رقم ٣١ لسنة ٢٠١٨ «بالتضویض»

باعتراض الحساب الختامى للغرفة التجارية لمحافظة الغربية

لعام المالى ٢٠١٥

رئيس القطاع المفوض فى بعض الاختصاصات بقانون الغرف التجارية

بعد الاطلاع على المادة (٣٢) من القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٠٩ لسنة ٢٠١٥ بتحديد الوزير المختص

والوزارة المختصة فى تطبيق أحكام القانون رقم ١٩٥١ لسنة ١٩٩٦ بشأن الغرف التجارية

وتعديلاته ولائحته التنفيذية :

وعلى القرار الوزارى رقم ١٤٩٢ لسنة ٢٠١٧ بشأن التفویض فى بعض

الاختصاصات بقانون الغرف التجارية :

وعلى القرار الوزارى رقم ٥٢٦ لسنة ٢٠٠٧ بشأن اعتماد لائحة شئون العاملين

للغرفة التجارية لمحافظة الغربية الصادر بتاريخ ٢٠٠٧/٧/٥ :

وعلى ما قرره مجلس إدارة الغرفة التجارية لمحافظة الغربية جلسة ٢٠١٦/٣/٢٧

باعتراض الحساب الختامى للغرفة لعام المالى ٢٠١٥ :

وعلى مذكرة الإدارة العامة لشئون الغرف التجارية المؤرخة ٢٠١٨/٤/١٨ :

قرار:

ماددة ١ - اعتماد الحساب الختامي للغرفة التجارية لمحافظة الغربية عن العام المالى ٢٠١٥ حيث بلغت جملة الإيرادات مبلغ ١٠٣٦٨٣٢٩,٨٢ ج (فقط عشرة ملايين وثلاثمائة وثمانية وستون ألفاً وثلاثمائة وتسعه وعشرون جنيهاً واثنان وثمانون قرشاً لا غير) وبلغت جملة المصاريفات مبلغ ٤٨٢٦٦٨٤,٤٩ ج (فقط أربعة ملايين وثمانمائة وستة وعشرون ألفاً وستمائة وأربعة وثمانون جنيهاً وتسعة وأربعون قرشاً لا غير) وبلغت زيادة الإيرادات عن المصاريفات مبلغ ٥٥٤١٦٤٥,٣٣ ج (فقط خمسة ملايين وخمسمائة وواحد وأربعون ألفاً وستمائة وخمسة وأربعون جنيهاً وثلاثة وثلاثون قرشاً لا غير) أضيفت إلى الاحتياطي العام الذى بلغ فى ٢٠١٥/١٢/٣١ مبلغ ٤٩٩٩٢٣٠٢,٢٧ ج (فقط تسعة وأربعون مليوناً وتسعمائة واثنان وتسعون ألفاً وثلاثمائة واثنان جنيه وسبعين وعشرون قرشاً لا غير).

ماددة ٢ - ينشر هذا القرار بالوقيع المصرية .

تحريراً في ٢٠١٨/٤/١٨

رئيس القطاع

المفوض في بعض الاختصاصات

بقانون الغرف التجارية

أ/ محمود أحمد عبد المجيد